



الغلاف للرسام المصري ياسين محمد بعنوان «الممرضة»

مصر: كأن جائحةً لم تكن السياسات الحكومية لمواجهة الجائحة

إسلام الربيعي

مصر: كأن جائحةً لم تكن السياسات الحكومية لمواجهة الجائحة

إسلام الربيعي

ديسمبر /
كانون الأول
2021

حاول معهد الأصفرى فى الجامعة الأمريكية فى بيروت

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة فى مجالات القانون والحكومة والثقافة وإدارة الصراعات فى المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتأمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأمريكية فى بيروت، يشارك فى إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني، ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحكومة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني فى سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة فى العالم العربي.

فى هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأمريكية فى بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية فى مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحكومة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني فى الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

عن إسلام الربيعي

باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة القديس يوسف في بيروت

قائمة المحتويات

8 مقدمة

10 أولاً: سياسات القطاع الصحي لمواجهة الجائحة

10 غياب الشفافية والمحاسبة في إدارة
الأزمة

13 الدولة في مواجهة الأطباء

17 آلية الحكومة لتوزيع اللقاح

20 ثانيًا: خطة الحكومة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة

20 خطة الحماية الاجتماعية والاقتصادية
وقت الجائحة

21 إعانة الخمسمئة جنيهاً للعمال غير المنتظمة

21 تعديلات الحكومة على النظام الضريبي

22 تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة الجائحة

24 ثالثاً: تأثير الجائحة على الفئات الأكثر ضعفاً

24 اللاجئين واللاجئات

26 النساء والأعباء الإضافية أثناء الجائحة

28 السجناء واستمرار السياسات الأمنية وقت الجائحة

31 الخلاصة

على أولوية برنامج النظام المصري لمواجهتها واتخذت خليط من السياسات بين مناعة القطاع والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي.

جاء أثر هذه السياسات واضحًا في محورين أساسيين، المحور الأول هو سياسات القطاع الصحي للجائحة، وغياب الشفافية والكفاءة في التعامل مع الجائحة، خاصة في ظل قطاع صحي يشهد أزمة شديدة على كل المستويات من خلال الدعم اللوجستي أو نقص شديد في الطاقم الطبي. المحور الثاني جاء متمثلًا في السياسات الحكومية التي أعطت لأولوية لحماية الاقتصاد وانقاذه على مواجهة الجائحة.

من خلال هذه الورقة سنحاول دراسة ورصد السياسات الحكومية المصرية في مواجهة الجائحة، والتي تنقسم إلى شقين رئيسيين كما أبرزنا. في القسم الأول سندرس سياسات القطاع الصحي كونه القطاع المعني في هذه الأزمة، وذلك من خلال دراسة عدة نقاط فرعية؛ من خلال دراسة خطة عمل وزارة الصحة المصرية وطريقة تنفيذها والإجراءات المتخذة ونقاط الضعف التي شابتها.

من ناحية أخرى سندرس خطة الحكومة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. كما أننا سندرس تأثير الجائحة على الفئات الأكثر ضعفًا في مصر كالأجانب واللاجئين،

في 11 مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية تحول فيروس كورونا من وباء إلى وباءًا عالميًا «جائحة» وأبدت قلقها من تفشي المرض وعدم مواجهته بالشكل الكافي على مستوى العالم¹، تزامنًا مع هذا الإعلان بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة الجائحة العالمية.

شهدت إجراءات الحكومة درجة كبيرة من التخبط المخلوط بالأمل ألا تستمر الجائحة طويلًا، وإبقاء عينًا على عدم خسارة معدلات النمو التي حققها الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة، واستمرار العمل على المشاريع الإنشائية التي تقوم بها الحكومة المصرية، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة، والعمل على عدم خسارة الاستثمارات الأجنبية وقت الجائحة.

كان بدايةً من اللحظة الأولى النهج المصري في مواجهة الجائحة، والذي لا يولي اهتمامًا كبيرًا بالعنصر البشري، ولكن على العكس، حيث ترى الحكومة المصرية الزيادة السكانية كمعيق لمعدلات النمو الاقتصادي وخطابات الحكومة المستمرة لتحديد النسل.

نتيجة لنظرة الحكومة للموارد البشرية كمعطل للتنمية، وكون الجائحة تهدد الحياة وتندخز بارتفاع معدلات الوفيات، لم تكن الجائحة

¹ منظمة الصحة العالمية تعلن فيروس كورونا وباء عالميًا، 11 مارس 2020.

والنساء والأدوار الإضافية الملقاة على
عاتقهن أثناء الجائحة، وأخيرًا أثر الجائحة
على السجينات والسجناء والسياسات
الأمنية المستمرة أثناء الجائحة.

أولاً: سياسات القطاع الصحي لمواجهة الجائحة

جاءت هذه السياسات لتغيب عنها كل مبادئ الحوكمة في إدارة الأزمات.

لم تكن وزارة الصحة المصرية واضحة ولم تتبع قواعد الشفافية إشراك الرأي العام في هذه القضية، حيث تم اختيار المستشفى دون التشاور مع القيادات المجتمعية لمحافظة مرسى مطروح، كما أنه تم اختيار المستشفى في وسط منطقة تشهد كثافة سكانية، وهو ما اعترض عليه عضو مجلس النواب المصري عن هذه المحافظة، وأشار إلى وجود حجر صحي في نفس المحافظة يمكن استخدامه، وأشار إلى أنه مغلق منذ ما يزيد عن 15 عامًا، وهو إهدار لموارد الدولة وتهديد لحياة الكتلة السكانية في هذه المحافظة².

قامت وزارة الصحة بطلب أطباء للخدمة بمستشفى النجيلة والذي سيتم تحويلها لمستشفى عزل فيما بعد دون إعلامهم عن نوعية الحالات الصحية التي سيتعاملون معها، وعدم الحصول منهم على موافقة مسبقة أو حتى إعطائهم أي مستويات من التدريب للتعامل مع الحالات الوبائية. وفقًا لمحمود عرفة عضو مجلس نقابة الأطباء فقد أعلنت وزارة الصحة المصرية عن:

يمكن القول أن السياسات الحكومية تجاه القطاع الصحي وقت الجائحة كانت شديدة التخبط والغرابة مقارنة بالوضع الصحي الخطير، يمكن قياس ذلك على عدة مستويات، المستوى الأول متمثل غياب الشفافية والمصارحة أثناء إدارة الأزمة الصحية، والمستوى الثاني جاء متمثلًا في اعتماد سياسات شديدة التعسف تجاه الأطباء والطاقم التمريض في ذروة الجائحة وكن لذلك آثاره السلبية على التعامل مع الجائحة وتسرب الأطباء وطاقم التمريض من القطاع الصحي، وأخيرًا سياسات الحكومة تجاه توزيع اللقاحات والتي شهدت إما محاولة التربح من خلال بيعه، أو غياب نظام عادل في توزيعه ووصله للفئات الأكثر تعرضًا للإصابة.

غياب الشفافية والمحاسبة في إدارة الأزمة

مع بداية الجائحة أعلنت وزارة الصحة المصرية خطتها لإجلاء المصريين المقيمين في ولاية ووهان الصينية ووضعهم في حجر صحي في مصر حتى التأكد من عدم إصابة أيًا منهم بفيروس كورونا، وخصصت وزارة الصحة لذلك مستشفى النجيلة في محافظة مطروح في أقصى الشمال الغربي لمصر لذلك. ولكن

² حسن مشالي، وزيرة الصحة تزور مطروح للمرة الثانية.. وتشديد الحجر الصحي بالمنافذ الحدودية، اليوم السابع، 31 يناير 2020، <https://www.youm7.com/story/2020/1/31/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B4%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0/4612071>

في إصدار السياسات، كان أبرز ذلك هي أرقام الإصابات اليومية بفيروس كورونا التي تصدرها وزارة الصحة وغياب منهجية واضحة لإعلان الإصابات، على عكس معظم الدول، فالمتبع أن الدول تصدر إحصاء رسمي بعدد الإصابات التي تم اكتشافها في مقابل عدد المسحات التي تمت بالفعل.

تعلن وزارة الصحة المصرية عدد الإصابات دون إعلان عدد المسحات التي تمت، فمثلاً تعلن الوزارة أنه تم اكتشاف ألف حالة في اليوم، ولكن هل الألف حالة قد ظهرت من خلال إجراء 100 ألف مسحة أم من عشرة آلاف مسحة أم أقل، وهو ما يعطي انطباع عن حجم انتشار الفيروس في الإقليم المصري. أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن: «أن عدد الإصابات بفيروس كورونا غير محدد، مؤكداً أن هذا الأمر يعاني منه العالم أجمع وليست مصر وحدها، معتبراً أن عدد الإصابات الحقيقية أكبر من المُعلن، وأن هناك إمكانية للاقتراب من الحقيقة في حال ضرب الرقم المعلن في 5 أضعاف، وهو ما يعنى أن الرقم الحقيقي للإصابات 5 أضعاف الأرقام المعلنة، بينما عدد الوفيات الحقيقي هو 10 أضعاف الأرقام المعلنة»⁴

من ناحية أخرى جاء تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ليرصد زيادة 60 ألف وفاة خلال 3 أشهر، مايو ويونيو ويوليو 2020،⁵ دون معرفة إذا كانت هذه الوفيات

«حاجتها لأطباء في مختلف التخصصات وتمريض للعمل بمستشفى «النجيلة» بـ«مطروح» لمدة 15 يومًا بمقابل مغرٍ يصل إلى 20 ألف جنيه للأطباء، مع إقامة في فندق يقدم ثلاث وجبات، وتذاكر طيران ذهاب وعودة، دون تحديد لطبيعة العمل.. عدد كبير من الأطباء تقدّم للعمل بالفعل، وسافروا إلى مطروح.. إن هؤلاء الأطباء بعد وصولهم إلى «مطروح» أُبلغوا بأنهم سيتعاملون مع المصريين العائدين من الصين الذين سيُسكنون في غرف بالفندق وملاحظاتهم، وفي حال تبين إصابة أي منهم بـ«كورونا» سيُحال فوراً إلى المستشفى.. أكدوا [الأطباء] جميعاً على اعتراضهم على الغموض الذي فرضته الوزارة على الأمر وعدم تحديد المهمة قبل السفر، فضلاً عن عدم حصول هؤلاء الأطباء أو أفراد التمريض على أية تدريبات تتعلق بكيفية التعامل مع الإصابات بـ«كورونا» وماهية أعراضه، وكيفية الوقاية منه، أو الخطوات اللازمة في حال ثبوت إصابة شخص ما به»³

لم يكن تعامل وزارة الصحة المصرية في بداية الأزمة وتخصيص مستشفيات العزل من قبيل الارتباك في بداية أزمة ولكن يبدو من المواقف التي ستحدث فيما بعد كسياسة ممنهجة، ومحاولة للتأقلم مع الوباء والتغطية على الحقائق وليس مواجهة الوباء وتقليل الخسائر والمشاركة المجتمعية

³ مصادر طبية: عزل «المصريين العائدين من الصين» في «مطروح» للتأكد من عدم إصابتهم بـ«كورونا»، مدى مصر، 1 فبراير 2020،

<https://www.facebook.com/mada.masr/photos/a.564476860276121/2985213728202410/?type=3&theater>

⁴ أسماء فتحي، الأعداد الحقيقية لحالات كورونا بمصر.. المعلن رسمياً نحو 10% فقط، مصر 360، 23 يونيو 2020،

<https://masr.masr360.net/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1/%d9%85%d8%b5%d8%b1/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b9%d8%af%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%8a%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7-%d8%a8%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a7/>

⁵ عبد الرحمن أبو طالب، فيروس كورونا: هل تعكس إحصاءات الوفيات في مصر الواقع؟، بي بي سي عربي، 26 ديسمبر 2020،

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55447345>

أثارت واقعة وفاة أربعة مرضى بمستشفى العزل في الحسينية في محافظة الشرقية الرأي العام في مصر، فقد قام نجل أحد الضحايا بتصوير واقعة الوفاة، والذي ذكر أن والده لم يكن يعاني من أي أمراض مزمنة وبصحة جيدة، ولولا نقص الأكسجين لكان على قيد الحياة، ولكن بدل من تخضع الجهات المقصرة بالمحاسبة، أمر محافظ الشرقية بإحالة مسؤولي الأمن بالمستشفى للتحقيق، لأنهم سمحوا بدخول أحد الأفراد وتصويره للواقعة، وقد تبع ذلك قرار بعدم دخول العناية المركزة بالهواتف الشخصية، وذلك بدلاً من أن تُقدم الجهات المسؤولة عن التقصير للمحاسبة والمساءلة الجنائية⁶.

إن كل أزمة تمثل فرصة جديدة، وقد جاءت جائحة كورونا لتمثل فرصة جديدة للنظام المصري لترتيب أولوياته وإيلاء أهمية لقطاعي الصحة والبحث العلمي، وتطبيق قيم الحوكمة من المحاسبة والشفافية والمساءلة، منطلقين من أنه هذه الجائحة لن ينجو منها أحد بشكل فردي، ولكن بعد مرور شهرين على الجائحة بدا جلياً مدى التخطئ في إدارة الأزمة واعتماد سياسات سابقة مثل التضييل والإنكار وتحميل خصوم سياسيين المسؤولية، وهو ما تعاون فيه كلاً من السلطة التنفيذية والتشريعية سويًا فيه، فبدلاً من أن يلعب مجلس النواب دوره في مساءلة وزيرة الصحة

بسبب فيروس كورونا أم لا، يرجع السبب الرئيسي في ذلك أن وزارة الصحة المصرية لا تسجل حالات الإصابة بفيروس كورونا إلا من قام بالمسحة داخل مستشفيات أو معامل الوزارة وعدم وجود قاعدة بيانات موحدة مع المعامل والمستشفيات الخاصة، بالإضافة إلى عدد كبير من الأشخاص اللذين ظهر عليهم أعراض المرض وقاموا بالعزل المنزلي. كل هذه السياسات والبروتوكولات المتبعة تؤدي إلى عدم وجود أرقام حقيقية يمكن بناء عليها سياسات وتوصيات للمراحل المستقبلية لمواجهة الوباء.

خلال شهري ديسمبر من العام 2020، ويناير من العام 2021 وقعت وفيات في محافظات مختلفة في مصر مثل العريش والغربية بسبب نقص الأكسجين في غرف العناية المركزة، جاءت تصريحات الجهات الرسمية لتشهد مزيجاً من الإنكار والتعارض، فمع وقوع أربع وفيات داخل مستشفى العزل في محافظة الشرقية بسبب نقص الأكسجين، خرج المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة ليعلن عدم صحة الأخبار، وأنه ليس هناك نقصاً في معدلات الأكسجين، متهمًا من يروج لمثل هذه الأخبار بأنه محسوب على جماعة الإخوان المسلمين⁶، على الرغم أن الأطباء قد تحدثوا قبل الواقعة بعدة أيام عن انخفاض معدل الأكسجين في المستشفيات⁷.

⁶ أحمد سعد، وزيرة الصحة: واقعة مستشفى الحسينية ليست بسبب نقص الأكسجين، 3 يناير 2020، أخبار اليوم،

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3214899/1/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8-A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A8?fbclid=IwAR3x7heok_7BGqrtnRevbnlg85BuYNq300JTN0byoDuX-AOwMPm2by9vUVBk

⁷ محمود رمزي، تفاصيل صادمة في واقعة الحسينية: دكتور العناية أبلغ مدير المستشفى بنقص الأكسجين ولكنه تقاعس، 3 يناير 2020، المصري اليوم،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2225408?fbclid=IwAR0x-jx3vDbuz_1BibQBaeDH4bBzd4LzvfSuYBtaqxf09XkiNgABw3xdrll

⁸ نورهان مصطفى، بعد واقعتي «زفتى» و«الحسينية».. «الصحة» تحظر التصوير داخل المستشفيات، المصري اليوم، 6 يناير 2021، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2228053>

لم تؤد الجائحة إلى تغيير السياسات الحكومية الطارئة للكفاءات الطبية، وشهدت استمرار تقديم الاستقالات ورفض الأطباء الجدد استلام تعيينهم بالقطاع الصحي بسبب تغيير شروط التكليف ومد فترة التكليف من سنتين إلى ثلاث سنوات، بل وتقديم الأطباء في بعض الأحيان للمحاكمة الجنائية للحديث بالسلب عن خطة الحكومة لمواجهة كورونا¹².

لم توفر وزارة الصحة اشتراطات الحماية الوقائية للأطباء أثناء الجائحة كما هو متعارف عليه في كل الدول، مثل رفض وزارة الصحة عمل مسحات لهم إلا إذا ظهر عليه أعراض الإصابة بفيروس كورونا على الرغم من تحول بعض المستشفيات لبؤر إصابة كما حدث بمعهد الأورام، والتي وصل عدد الإصابات بها إلى 20 إصابة من الطاقم الطبي، بالإضافة طبعاً إلى الإصابات من عائلات المرضى والتي كانت في أدنى تقدير لها 6 إصابات¹³.

طالب الأطباء عدة مرات تغيير قواعد العمل في فترة الجائحة مثل قفل العيادات الخارجية وتخصيص أماكن للعزل، ولكن قوبلت كل طلباتهم بالرفض. إن سياسات مدير المعهد مع الأطباء ما هي إلا انعكاس لسياسات الحكومية في شكلها الأعم والأشمل من خلال فرض الرأي الحكومي دون الاستماع إلى

عن خطط مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره، قدم النائب مصطفى بكري طلب إحاطة لوزارة الصحة لمناقشة خطة توزيع اللقاحات، ولكن تحولت الجلسة من مناقشة خطة توزيع اللقاحات إلى طلب النائب إعطاء اللقاح بشكل استثنائي لأعضاء مجلس النواب، وهو ما وافقت عليه وزيرة الصحة بعد أن أيد رئيس مجلس النواب حنفي الجبالي طلب النائب مصطفى بكري⁹.

الدولة في مواجهة الأطباء

في السنوات الخمس الأخيرة شهد القطاع الصحي المصري استقالة 8700 طبيب، كما اشكت وزيرة الصحة من قبل أن 60% من الأطباء المصريين يعملون بدول الخليج العربي¹⁰، بالإضافة إلى الأطباء اللذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى قطاع التمريض الذي يشهد نقصاً كذلك.

في المقابل وفي وقت الجائحة أعلنت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عن إعطاء تسهيلات على تأشيرة الدخول للعاملين بالقطاعين الطبي والصحي، وإعطاء تسهيلات لتمديد إقامة الموجودين بالفعل¹¹.

⁹ 29 مارس 2021، المصري اليوم «بكري» يطالب بتطعيم النواب.. و«جبالي»: أرسلت خطاباً لرئيس الوزراء محمد غريب وآخرون، محمود رمزي، 60% من الخرجين يعملون بالخارج.. تحذير برلماني من ظاهرة «هروب الأطباء»، المصري اليوم، 17 أكتوبر 2020، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2065091>

¹¹ هينم سمير، أمريكا تقدم تسهيلات بشأن تأشيرات العمل للأطباء الأجانب، المال، 25 مارس 2020، <https://almalnews.com/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85>

¹² أطباء مصر يستغيثون.. كيف يضحي نظام السيسي بالأطباء والشعب معاً؟! ميدان، 2 أبريل 2020، <https://www.aljazeera.net/midan/reality/community/2020/4/2/%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%AB%D9%88%D9%86>

¹³ القصة الكاملة لـ«كورونا» معهد الأورام.. تضارب الإصابات والروايات (صور وفيديو)، المصري اليوم، 4 أبريل 2020، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1755411>

الأهمية والأولوية في تنفيذها، وظلت البيروقراطية المصرية مسيطرة على سياسات وزارة الصحة، حتى أن وزارة الصحة لم تتحرك في بعض هذه المطالب إلا بعد تلقيها توجيه مباشر بالتحرك من رئاسة الجمهورية، وهو مؤشر على مدى ضعف سياسات الوزارة في مواجهة الجائحة والأزمات المترتبة عليها.

من ناحية أخرى يعاني الأطباء في مصر من ضعف الأجور، مقارنةً بأجور وظائف أخرى في القطاع الرسمي، وكان نتيجة ذلك تسرب عدد كبير من الأطباء من القطاع الصحي الرسمي والعمل في القطاع الخاص أو العمل في دول الخليج العربي أو كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. من أصل 220 ألف طبيب مقيم بنقابة الأطباء هناك 120 ألف طبيب يعلنون خارج مصر¹⁷.

قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي رفع بدل المهن الطبية 75٪، ولكن هذه الزيادة تمثل 400 جنيهًا مصريًا فقط، أي ما يعادل 25 دولار أمريكي تقريبًا. تدل هذه الزيادة على مدى تدهور أجور الأطباء في مصر، كما أنها زيادة غير منطقية مقارنة بمستويات الإنفاق وارتفاع تكلفة المعيشة في مصر في السنوات الأخيرة، ومقارنةً كذلك بأجور عاملين بقطاعات رمية أخرى كالعاملين بالجيش والشرطة والقضاء.

آراء المختصين، والمعنيين، والتعنت في تنفيذ هذه السياسات والتهديد بالفصل والتنكيل¹⁴.

لا تقدم الوزارة للأطباء العاملين في مستشفيات العزل المواد والإجراءات الكافية لمكافحة العدوى، حتى أن الوزارة لم تكن لتوفر لهم أقنعة طبية «N95» كما ذكر عدد من الأطباء ذلك، كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة الإصابة بفيروس كورونا بين الأطباء، أكثر من المعدل العالمي، فبينما كان عدد المصابين بفيروس كورونا في مصر 803 حالة، كان من بينهم 81 إصابة بين الطاقم الطبي، وهو ما يعني 10٪ من إجمالي الإصابات، ويرجع ذلك بالأساس لعدم توفر الوسائل الوقائية للأطباء العاملين بمستشفيات العزل وهو الذي سيؤدي لاحقًا لارتفاع نسبة الوفيات بين الأطباء¹⁵.

نتيجة لذلك طالبت نقابة الأطباء وزارة الصحة بعدة مطالب للحفاظ على الطاقم الطبي وعدم زيادة العجز، فطالبت بتوفير المستلزمات الطبية لجميع المستشفيات وإجراءات الفحوصات الدورية للأطباء خاصة أنهم أكثر عرضة للعدوى دون غيرهم من الفئات الأخرى مع التأكيد على توفير كل المواد الوقائية لحمايتهم، وتوفير أماكن عزل لهم في مختلف المحافظات¹⁶.

لم تتعامل وزارة الصحة مع هذه التوصيات أو مطالب الأطباء أنفسهم بالقدر اللازم من

¹⁴ إنجي عبد الوهاب، شهادات أطباء معهد الأورام المصابين بـ«كورونا»: حذرونا من الكلام.. و«التعقيم سبب الكارثة»، المصري اليوم، 4 أبريل 2020، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1755473>

¹⁵ خالد المصري، مصر: الأطباء يواجهون كورونا بصحور عارية و بلا وقاية، درج، 3 أبريل 2020، [/https://daraj.com/43231](https://daraj.com/43231)

¹⁶ فيروس كورونا: نقابة الأطباء المصرية تطالب الحكومة بمزيد من الحماية للطواقم الطبية، بي بي سي عربي، 10 يونيو 2020، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52988581>

¹⁷ بوعلام غيشي، هجرة الأطباء المصريين... نزيف يزيد من «مرض» القطاع الصحي، مهاجر نيوز، 9 نوفمبر 2018، <https://www.infomigrants.net/ar/post/13247/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A>

يجب الإشارة أن الأطباء كالفئة الأكثر عرضة للعدوى من بين فئات المجتمع المختلفة قد ناضلوا طويلاً من أجل زيادة بدل العدوى الذي يتقاضوه، وهو 19 جنيهاً مصرياً أي أقل من 1.5 دولار أمريكي، والذي زاد أثناء جائحة كورونا ليصل إلى 1200 جنيهاً مصرياً، أي ما يعادل 76 دولار تقريباً¹⁸.

طالبت نقابة الأطباء في وقت لاحق أن يتم مساواة الشهداء من الأطباء اللذين قضاوا أثناء عملهم في مواجهة كورونا مع شهداء الجيش والشرطة، وصرف تقاعد مناسب لأسرة الطبيب المتوفى كما يتم مع أسر الشهداء من الجيش والشرطة، ولكن لم يلق هذا الاقتراح أي قبول¹⁹.

كل هذه المؤشرات السابقة تدل على تراجع الصحة كأولوية في بنود الإنفاق في ميزانية الإنفاق السنوية للحكومة المصرية، وأخيراً يمكن الإشارة إلى أن الدستور المصري في المادة 18، ينص على تحديد 3% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على قطاع الصحة، ولكن هذه النسبة لا يتم تنفيذها

سنوياً ويتم تخصيص أقل من هذه النسبة بالمخالفة للدستور. وكمؤشر آخر على تراجع الاهتمام بملف الصحة في وقت الجائحة فقد حددت الحكومة المصرية تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة الجائحة، تم صرف 16 مليار جنيه فقط على القطاع الصحي، في حين تم تخصيص البقية لدعم الاقتصاد أثناء الجائحة²⁰.

كانت النتيجة الأساسية لكل هذه السياسات المتبعة من قبل الحكومة بشكل عام ووزارة الصحة بشكل خاص أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الطاقم الطبي بشكل عام والأطباء على وجه الخصوص، فقد أعلنت نقابة الأطباء في 19 مايو 2021 وصول عدد الوفيات بفيروس كورونا بين الطاقم الطبي إلى 500 طبيب وطبيبة²¹، وقد أعلنت نقابة الأطباء في سبتمبر من نفس العام ارتفاع وفيات الأطباء لتصل إلى 600 طبيب وطبيبة، أي بمعدل وفاة 25 طبيب في الشهر.

أنكرت وزارة الصحة هذا الرقم وأعلنت أن عدد الوفيات بين الطاقم الطبي هو 115 فقط ووصفت بقية الوفيات بين الطاقم

¹⁸ حسن هريدي، وزيرة التخطيط: 75% زيادة في بدل العدوى للأطباء والممرضين، أخبار اليوم، 19 يوليو 2021، <https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3432703/1/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7---75-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A8%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86>

¹⁹ وزيرة الصحة المصرية ترفض ضم الأطباء المتوفين بكورونا إلى صندوق الشهداء، العربي الجديد، 22 فبراير 2021، <https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%B6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%A1>

²⁰ خالد حسني، بسبب «كورونا».. مصر ترفع مخصصات قطاع الصحة 70%، العربية، 25 مايو 2020، <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2020/05/25/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-70->

²¹ بعد تجاوز ضحايا كورونا 500 طبيب وطبيبة: على الدولة إعلان الحداد على المدافعين عن أرواحنا ومضاعفة جهود حماية الفرق الطبية وتعويض تضحياتها، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 3 مايو 2021، <https://eipr.org/press/2021/05/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-500-%D8%B7%D8-A8%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86>

على الرغم من إيجابية كل هذه الإجراءات إلا أنها تظل منقوصة لضعف هذه المعاشات في مقابل التضحيات التي قم بها الأطباء، ومنا ناحية أخرى تعقد الإجراءات البيروقراطية لحين صرف هذه المستحقات، كما أنها لا تشمل كل الشهداء من الأطباء، وذلك وفقاً لمعايير الوزارة، حيث سيكون مطالب من أسرة الطبيب المتوفى أن يثبت أنه تعرض للعدوى أثناء تأدية عمله.

في مستوى آخر من مواجهة الحكومة للأطباء عوضاً عن العمل سوياً، تبنت الدولة السياسات القمعية في مواجهة الأطباء اللذين يتحدثون عن السياسات الخاطئة التي تتبناها المؤسسات الحكومية المختلفة سواء في إجراءات مكافحة العدوى أو في إجراءات الإغلاق وغيرها. أعلنت منظمة العفو الدولية:

«ألقي القبض على عاملين في مجال الرعاية الصحية في مصر، وتمّ تجريمهم ومحاكمتهم لمجرد تجرئهم على التعبير عن بواعث قلقهم بشأن السلامة الشخصية، وفي بعض الحالات، ثرّموا من الحصول على رعاية صحية مناسبة.. على العاملين في مجال الرعاية الصحية اتخاذ خيار مستحيل: إما المخاطرة بحياتهم أو مواجهة السجن إذا تجرأوا على رفع صوتهم بالشكاوى.. إن الحملة التي تشنها السلطات لا تقوض حرية التعبير في البلاد فحسب، بل تعرقل أيضاً

الطبي بالعدوى المجتمعية أي أنهم لم يصابوا بالعدوى بسبب عملهم كأطباء، ولكن بسبب نشاطاته الاجتماعية سواء من الأسرة أو الأصدقاء أو أي نشاط يومي آخر يقومون بممارسته، جاء ذلك على لسان وزيرة الصحة في المؤتمر الصحفي الذي عقده قائلة:

«في أطباء أو عاملين في القطاع الصحي جاتلهم إصابة من المجتمع، مش لكونه بيشتغل في مستشفى عزل، كثير منهم من اللي تم الإعلان في بعض الجهات على إنهم توفوا، هم أصلا في المعاش.. عدد الأطباء الذين توفوا على مدى السنة وأربع شهور اللي فاتوا نتيجة إصابة جاتلهم من عملهم في مستشفى عزل هم 115 طبيب.. باقي الـ 500 هم أطباء خدوا العدوى من المجتمع اللي بيعيشوا فيه، مش نتيجة إصابتهم وهم في مستشفيات عزل»²²

أنشئت الحكومة المصرية صندوق مخاطر المهن الطبية وقامت بمجموعة أخرى من الإجراءات لتسهيل عمل الأطباء مثل تسهيل إجراءات المسحات لهم. ولكن رفضت الحكومة أن يتم ضم شهداء الأطباء لصندوق شهداء الجيش والشرطة بحجة أن الأطباء لهم صندوق خاص، كما قررت الحكومة صرف معاش للشهداء من القطاع الطبي يقدر قيمته بـ 6 آلاف جنيهاً مصرياً وقررت وزيرة الصحة صرف معاش تكميلي كذلك بالإضافة إلى معاش إصابة العمل²³.

²² مع «اقتراب» صرف التعويضات.. وزيرة الصحة: 115 طبيبياً فقط توفوا بـ«كورونا» أثناء العمل والباقيين إصابات مجتمعية، مدى مصر، 25 أبريل 2021

[/https://www.facebook.com/mada.masr/posts/4204509312939506](https://www.facebook.com/mada.masr/posts/4204509312939506)

²³ عاطف بر، ابتسام تغلب «وزيرة الصحة»: صندوق مخاطر المهن الطبية سيمنح تعويضات لأسر شهداء الأطباء بأثر رجعي، المصري اليوم،

18 مارس 2021،

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2285788>

مع طول يناير 2021 ظهرت عدة لقاءات للنور، كان أبرزها لقاء فايزر بيونتيك والتي تصل نسبة فاعليته 95% ولكنه يحتاج لحفظه في درجة حرارة مئوية 70 تحت الصفر، ولقاح مودرنا الأمريكي بنسبة فعالية 94% ولكن يمكن حفظه وتخزينه في ظروف عادية، ولقاح أسترازينيكا البريطاني والتي تتراوح نسبة فاعليته بين 62% و90%، ولقاح سينوفارم الصيني والتي تصل نسبة فاعليته 79%، وقد شاركت مصر في التجارب السريرية للقاح الصيني، من خلال تقديم 3 آلاف متطوع.

في بداية الحديث عن التطعيمات، أعلنت وزيرة الصحة هالة زايد أن اللقاح سيكون بالمجان لغير القادرين فقط والفرق الطيبة والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، أما بقية الفئات فسيكون عليها تحمل تكلفة التطعيمات. عندما أعلنت وزيرة الصحة عن هذه الخطة، شابهها الكثير من الاعتراضات والمطالبات بمجانبة اللقاح بالكامل لكل فئات المجتمع.

انطلقت هذه المطالبات والاعتراضات من عدة نقاط، أولاً من منطلق دستوري حيث يجرم الدستور المصري الامتناع عن تقديم الخدمات الصحية في حالات الطوارئ أو في حالة وجود خطر يهدد الحياة، وذلك وفقاً للمادة 18 من الدستور المصري لعام 2014 والمعدل في 2019 والتي تنص على:

جهود أولئك الذين يعالجون أزمة الصحة، ويعرضون حياتهم وحياة الآخرين للخطر»²⁴
كما خاطبت نقابة الأطباء النائب العام وطالبت في بيان بالإفراج عن الأطباء اللذين تم القبض عليهم نتيجة لمنشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي والاعتراض على السياسات الحكومية لمواجهة انتشار فيروس كورونا، والذي وصل عدد الأطباء المقبوض عليهم إلى 6 أطباء وتم توجيه تهم نشر أخبار كاذبة وإشاعات والترويج لها، والانضمام لجماعة إرهابية أسست على خلاف أحكام القانون.

آلية الحكومة لتوزيع اللقاح

في يناير 2021، بدأت الحكومة المصرية إعلانها عن فتح الباب لتلقي لقاءات كورونا المختلفة، وأعلنت أيضاً عن استيرادها كميات مختلفة من مختلف اللقاءات التي ظهرت في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين وروسيا، كما شاركت مصر في التجارب السريرية للقاح الصيني سينوفارم، وحصلت على موافقة لإنتاج لقاء صيني آخر وهو سينوفاك في مصر. على الرغم من كل ذلك ظهرت السياسات المصرية مرتبكة، وغير جاهزة، كما أنها كانت تسعى للتربح من بيع اللقاح وعدم إعطائه بشكل مجاني لكل الفئات، وكذلك من خلال السماح لبعض الشركات باستيراد اللقاءات وبيعها للجمهور²⁵.

²⁴ مصر: العاملون في المجال الصحي يواجهون خيارات مستحيلة "الموت أو السجن، منظمة العفو الدولية، 18 يونيو 2020، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/06/egypt-health-care-workers-forced-to-make-impossible-choice-between-death-or-jail>

²⁵ استياء واسع ودعاوى قضائية.. الحكومة المصرية تفرض «رسوما» على لقاءات كورونا، الحرة، 25 مارس 2021، <https://www.alhurra.com/egypt/2021/03/05/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9-%D9%88%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%89-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8-A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

المادية وارتفاع تكاليف المعيشة في مصر في الآونة الأخيرة.

على الرغم من أن فكرة بيع اللقاح للمواطنين تعرضت للرفض، إلا أنه هناك ملامح آخر يجب الإشارة إليه، وهو أن وزارة الصحة في معرض حديثها عن بيع اللقاح وعدم إعطائه بالمجان لكل فئات المجتمع، قد حددت سعر تلقي جرعتي اللقاح ليكون 200 جنيهاً مصرياً، في حين أن سعر الجرعتين عالمياً ما يقار 90 جنيهاً مصرياً، مما يعني تحول وزارة الصحة المصرية من جهة تقدم الخدمات الصحية لمواطنيها كجزء من واجبها الدستوري إلى شركة تسعى لتحقيق الأرباح في ظل جائحة عالمية²⁶.

لم يكن إعلان وزارة الصحة عن بيع اللقاح هي القضية الوحيدة التي أثارت الرأي العام في مصر، ولكن أعلنت مصادر طبية عن وجود تقسيم آخر لتلقي اللقاح، حيث إنه تم تخصيص لقاح فايزر بيونتيك لكبار الشخصيات والمسؤولين السياسيين، بالإضافة إلى رجال الأعمال، في حين تم تخصيص لقاح موديرنا، وفيما بعد اللقاح الصيني سينوفارم واللقاح الصيني المنتج في مصر سينوفاك للطواقم الطبية وكبار السن وأصحاب الأمراض المناعية.

شهدت أيضاً سياسات الحكومة تخبّطاً كبيراً في إدارة الحصول على اللقاحات، ظهر ذلك في اختلاف التصريحات بين المسؤولين الحكوميين، ففي حين صرحت وزيرة الصحة في 2 يناير 2021 أن مصر سوف تطلب 40 مليون جرعة من لقاح سينوفارم، و20 مليون من لقاح أسترازينيكا، و40 مليون عن التحالف

«لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون».

جاء المنطلق الثاني أنه ليس كل الفئات الأكثر فقراً وضعفًا مسجلة في برنامج تكافل وكرامة، وأن 10% فقط من الفئات الفقيرة مسجلة في برنامج تكافل وكرامة، كما أن تحصيل ثمن اللقاح من المواطنين سيجعلهم يفكرون في عدم الحصول على اللقاح في مقابل الوفاء بالتزامات مادية أخرى في ظل الأعباء الاقتصادية التي تتحملها الأسرة

²⁶ بسام رمضان، وزيرة الصحة: «رسوم لقاح كورونا للقادرين 200 جنيه.. وكله لازم يمضي»، المصري اليوم، 23 فبراير 2021، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2267232>

التطعيم الأخرى، ولكن مع تجربة توزيع اللقاحات ضد فيروس كورونا ظهر تخط كبير، بالإضافة إلى عدم وجود مراكز تطعيم كافية والتي شهدت تراحمًا كبيرًا في أيام التطعيم الأولى، وهو ما جعلها بؤرة عدوى للفيروس بدلًا من مكان لتلقي اللقاح.

في كل موقف تتخذه وزارة الصحة في مواجهة الجائحة، يبدو جليًا أن الصحة العامة لجموع الشعب المصري ليس على قائمة أولوياتها، يظهر ذلك من خلال عدم تقديم أي دعم كافي للفرق الطبية مما أدى لارتفاع نسبة الوفيات، وعدم الامتثال لمطالب الأطباء مباشرة، ولكن بعد عدد كبير من الحملات والضغط إعلاميًا وعقب وسائل التواصل الاجتماعي، ثم بعد ذلك تحويل بعض الطواقم الطبية للتحقيق ومنع التصوير داخل المستشفيات عقب حادثة مستشفى الحسينية، وذلك بدلًا من الاعتراف بالخطأ في نقص معدلات الأكسجين، والبحث عن حلول وإشراك القيادات المجتمعية. أيضًا تحميل خصوم سياسيين المسؤولية من خلال الادعاء بأنهم يقوموا بترويج إشاعات وأخبار كاذبة، وأخيرًا من خلال محاولة التربح من اللقاحات، والتميز بين الطبقات من خلال تقديم لقاحات معينة للطبقة السياسية.

العالمي للقاحات ليكون الإجمالي 100 مليون جرعة²⁷، خرج وزير المالية قبل ذلك بأسبوع وتحديدًا يوم 24 ديسمبر 2020 ليعلن أن مصر تعاقدت 20 مليون جرعة من اللقاح الصيني سينوفارم، و30 مليون جرعة من اللقاح البريطاني أسترازينيكا²⁸، وهو ما يدل على غياب التنسيق المشترك بين الوزارات المعنية بإدارة الأزمة، وهو ما أثر سلبيًا على معدل تلقيح المواطنين.

على الرغم من بدء حملات التلقيح، إلا أن عدد الاشخاص اللذين تلقوا التلقيح ضعيف جدًا مقارنة بعدد من الدول الأخرى التي حققت نسبة تلقيح وصلت إلى 70%، وذلك بسبب عدة عوامل، أولاً يجب لكي يحصل أي شخص على اللقاح أن يسجل على المنصة المختصة بذلك والتي بدورها سترسل موعدًا لاحقًا في أحد المراكز التطعيم لتلقي الجرعة الأولى من اللقاح، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الأمية بالمجتمع المصري ناهيك عن مستويات الفقر وعدم القدرة على التعامل مع وسائل التواصل الحديثة فإن نسبة كبيرة من القرى النائية لن تستطيع الوصول لخدمات التطعيم لدى مصر تاريخ كبير في حملات التطعيم والتي أدارتها بكفاءة كما في حملات التطعيم ضد مرض شلل الأطفال حيث كانت القوافل التابعة لوزارة الصحة تتولى التحرك في المناطق المختلفة وإعطاء التطعيمات للعينات المستهدفة، وغيرها من حملات

²⁷ أحدث مستجدات «كوفيد-19» في مصر والعالم، enterprise press3 يناير 2021،

<https://enterprise.press/ar/stories/2021/01/03/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-28626>

²⁸ مصر تعلن التعاقد لشراء 50 مليون جرعة من لقاح كورونا، وكالة أنباء الأناضول، 25 ديسمبر 2020،

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AF-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-50-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%B1%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AD-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/2088341>

ثانيًا: خطة الحكومة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة

خطة الحماية الاجتماعية والاقتصادية وقت الجائحة

وفقًا لمنظمة العمل الدولية، فإن 63.3% من العاملين في مصر في العام 2018، يعملون بالقطاع غير الرسمي، وهو ما يعادل 16.5 مليون عامل²⁹، أصبح عملهم مهدد أثناء الجائحة بسبب تراجع الأداء الاقتصادي. أشارت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أنه هناك 824 ألف عامل وعاملة مهدين بفقدان عملهم خلال العام 2020/2019، وإذا استمرت الجائحة لفترات أطول فمرجح أن يصل الرقم 1.2 مليون عامل في العام 2021/2020، مما يعني إضافة ما بين 336 ألف إلى 1.3 مليون متعطل عن العمل والتي وصلت إلى 2.3 مليون متعطل عن العمل في الربع الأخير من العام 2019³⁰.

تعتبر قطاعات العمالة المنزلية والشحن والتخزين والنقل والصناعات التحويلية وقطاعي السياحة والنقل الجوي أكثر القطاعات التي تضررت من الجائحة بالإضافة إلى العمالة المصرية العائدة من الخليج عقب الجائحة، يضاف إلى ذلك ضعف تحويلات المصريين من الخارج وتأثرها بضعف النشاط الاقتصادي أثناء الجائحة³¹.

مع بداية الجائحة اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات لمواجهة الجائحة بداية من تعليق الدراسة. تبع ذلك مجموعة أخرى من القرارات من قبل مجلس الوزراء، بتعليق الرحلات الجوية، وإغلاق جميع مراكز التجمع مثل الصالات والمراكز الرياضية وإغلاق المقاهي والمطاعم والأسواق الشعبية، وتخفيض عدد العاملين بالقطاعات الرسمية، وإخلاء المدن الجامعية أثناء تعطيل الدراسة، وإغلاق المساجد والكنائس، بالإضافة إلى القرارات الاقتصادية مثل تقليل سعر الفائدة وتخصيص 100 مليار جنيه مصري لمواجهة الجائحة والآثار الناتجة عنها، وإقرار علوة نسبتها 7% للعاملين بالدولة.

جاءت سياسات الحكومة المصرية خارج القطاع الصحي وفي سبيل الحد من انتشار فيروس كورونا فعالة في الموجة الأولى بشكل كبير، حيث أخذت مجموعة الإجراءات السابقة، كما أن الحملات الإعلانية حققت الأثر المرجو منها من خلال الالتزام بالإجراءات الوقائية لغسيل اليدين والبقاء في المنزل، ولكنها لم تضمن الحماية الاقتصادية للفئات الأكثر ضعفًا، مثل النساء واللاجئين واللاجئات والأطفال وغيرهم، في حين كانت أولويتها إنقاذ الاستثمارات الأجنبية وحثها على الاستمرار، في وقت كانت معظم الاستثمارات في معظم أنحاء العالم تشهد توقفًا وركودًا.

²⁹ International Labor Organization, (2018). Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture, Third Edition.

³⁰ أحمد سليمان محمد، التداخيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، مايو 2020،

<https://inp.edu.eg/media/files/20200524022419-Ar.pdf>

³¹ المرجع السابق

للدفعة الرابعة لتلقي الإعانة، فلم تتلقى الفئات المستحقة الإعانة دفعة واحدة في مارس 2020، وهناك بعض الفئات انتظرت حتى ديسمبر 2020 لتلقي هذه الإعانة³³.

تعديلات الحكومة على النظام الضريبي

قررت الحكومة رفع مستوى الإعفاء الضريبي في فترة الجائحة من 8 آلاف جنيهاً مصرياً إلى 15 ألف جنيهاً، في حين أن هذا المستوى مازال منخفضاً في ظل الجائحة لأن مستوى 15 ألف جنيهاً يعني 1250 جنيهاً شهرياً، وهو مستوى متدني لتحويل الضرائب عليه.

من ناحية أخرى قررت الحكومة المصرية خصم 1% من أجور العاملين بالدولة، و0.5% من معاشات تقاعد العاملين بالدولة، في حين أن معظم فئات العاملين بالدولة يقعوا إما تحت خط الفقر المدقع (1.9 دولار لليوم الواحد) أو خط الفقر الأعلى (5.5 دولار لليوم الواحد)، في حين أنه خصت الحكومة حزمة مساعدات مالية لتقليل تخارج الشركات من البورصة المصرية والحفاظ على الاستثمارات الأجنبية في مصر، ليظهر جلياً أن السياسات الحكومية أثناء الجائحة جاءت للحفاظ على الاستثمار وتمويله على حسابا لفئات الأكثر فقراً، أو في أحسن الأحوال، عدم تقديم الدعم الكافي للفئات الأكثر فقراً والمتعطلين عن العمل أثناء الجائحة في مقابل دعم الاستثمارات الخارجية

إعانة الخمسمئة جنيهاً للعمالة غير المنتظمة

في سبيل مواجهة آثار الجائحة، قامت الحكومة المصرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات على مستوى الحماية الاجتماعية والاقتصادية. أعلنت وزارة القوى العاملة عن تخصيص إعانة قدرها 500 جنيهاً للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قواعد بيانات الوزارة، إلا أنه هذه الإعانة لا تشمل كل العاملين بالقطاع غير الرسمي وذلك بسبب عدم وجود قاعدة بيانات تشملهم، والتي وصلت وفقاً لتقدير منظمة العمل الدولية في العام 2018 إلى 16.5 مليون عامل، في حين المستفيدين من إعانة الخمسمئة جنيهاً 300 ألف عامل فقط³²، وفي بعض التصريحات الأخرى لوزير القوى العاملة أعلن أنها 400 ألف عامل.

إن الإعانة نفسها غير كافية، في ظل فقدان كثير من عمال اليومية مصدر دخلهم أثناء الجائحة، مما يعني أنه في بعض الحالات أو معظمها ستكون إعانة الخمسمئة جنيهاً، هي مصدر الدخل الوحيد لهذه الأسر، كما أن هذه المنحة ليست شهرية ولكن تصرف كل 3 أشهر، كما أنه غير معلوم إذا كان سيتم تجديدها لنفس الفئات التي قد استفادت منها مسبقاً أم لا، ولكن مع بدء مصر لإنهاء الإغلاق وعودة الحياة بشكل طبيعي فليس متوقعاً أن يتم تجديد هذه المنحة، خاصة وأنه حتى ديسمبر 2020 أعلنت الوزارة فتح الباب

³² يوسف عفيفي، يستفيد منها 300 ألف عامل.. كيف تحصل على إعانة القوى العاملة بسبب كورونا، مصراوي، 19 مارس 2020، https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/3/19/1745855/%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-300-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%83%D9-8A%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

³³ أحمد جودة، بالخطوات.. الاستعلام عن منحة العمالة غير المنتظمة بطريقة مباشرة، المصري اليوم، 27 ديسمبر 2020، <https://www.almazalyoum.com/news/details/2105526>

على الرغم من حجم الضرائب التي يدفعها الموظفين العموميين والذين يعتبرون في أدنى سلم الأجور في مصر ومن هم في مستواهم من القطاع الخاص، فإنهم أيضًا يتحملون التكلفة الكاملة أو شبه الكاملة لبقية الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والغاز والمياه وغيرها، بعد رفع الدعم عنها، ولم يتبق منها مؤخرًا إلا منظومة الخبز المدعم والتي طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤخرًا برفع الدعم عنها كذلك.

تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة الجائحة

في مارس 2020 وتزامنًا مع ظهور فيروس كورونا في مصر، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص مبلغ 100 مليار دولار لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد كحزمة تحفيزية، خصصت الحكومة الحزمة التحفيزية على موازنتين مختلفتين موازنة الربع الأخير من العام المالي 2020/2019، وموازنة العام المالي 2021/2020.

جاءت أولويات الحكومة المصرية في صرف الحزمة التحفيزية متسقة مع خط ونهج الحكومة في استمرار عجلة الاقتصاد، مع تراجع أولويات الصحة في ظل الجائحة، فقد انفقت الحكومة المصرية 16.1 مليار جنيه على قطاع الصحة فقط، في حين ذهب 14 مليار جنيه من الحزمة التحفيزية على قطاع المقاولات.

حاولت جميع الحكومات تجنب الآثار الشديدة للجائحة والتي كانت لتضر بالأساس بالاقتصاد، في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين في ظل الكساد

وتحفيظها على استمرار قطاع أعمالهم في مصر أثناء الجائحة.

في سياسة أخرى تشير إلى غياب الحماية الاجتماعية أثناء الجائحة من أولويات الحكومة المصري، أعلنت وزارة المالية فرض ضريبة القيمة المضافة على خدمات توصيل الطعام للمنازل، أي فرض 14% من قيمة أي طلب طعام من أي مطعم أو خدمات توصيل الطعام للمنازل، شرط أن يكون حجم الأعمال للمطعم أو شركة توصي الطاعم للمنازل يتخطى 500 ألف جنيهًا شهريًا، أي 41 ألف جنيهًا شهريًا.

جاء هذا القرار في يونيو 2021، في حين بدأت الإصابات اليومية بفيروس كورونا تأخذ منحى تصاعدي، في ظل استعداد معظم الدول للموجة الرابعة من الجائحة، ولكن الحكومة المصرية في اتجاه مضاد تمامًا قررت فرض ضريبة القيمة المضافة على خدمات توصيل الطعام للمنازل بدلًا من حث المواطنين على التباعد الاجتماعي، والتقليل من التكدس.

تأتي هذه الضريبة ضمن السياسة الضريبية التي يتبعها النظام المصري والذي يسعى لتحميل الفئات الأقل دخلًا النصيب الأكبر من الضرائب، فمثلًا يساهم موظفي الدولة سنويًا بما مقداره 90 مليار جنيهًا مصريًا من حصيلة الضرائب، في حين تساهم شركات القطاع الخاص بما مقداره 144 مليار جنيهًا مصريًا، وعلى هذا النمط تتجه الحكومة المصرية لفرض ضرائب على المواطنين أكثر من فرض ضرائب على قطاعات الاستثمار وضرائب الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة وضرائب الدخل على الفئات الأكثر دخلًا خوفًا من هروب الاستثمارات الخارجية.

كان نصيب دعم الاقتصاد من حزمة المئة مليار جنيهًا، 65 مليار ذهب معظمها للشركات الكبيرة وكبار الموردين، في حين أن المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة والعمالة غير المنتظمة وغيرهم من الفئات الأشد تضرراً حصلت على 6 مليار جنيه من حزمة الدعم والمساعدات. أخيراً حصل القطاع الخاص على نصيبه من خلال دعم أسعار الكهرباء والغاز الذي يتحصل عليه للمطاعم، في حين استمرت الحكومة في خطتها لرفع الدعم عن الكهرباء والغاز للمنازل والأسر.

الذي نتج عن الجائحة، ولكن وجهت الحكومات معظم دعمها للفئات الأشد تعرضاً للضرر أثناء الجائحة مثل الموظفين الأقل دخلًا، والمعطلين عن العمل بسبب الجائحة.

في اتجاه معاكس تمامًا وجهت الحكومة الدعم الأكبر للاقتصاد من حزمة المئة مليار لقطاع المقاولات، في حين أنه قطاعي السياحة والنقل الجوي اللذين شهدا حجم تضرر أكبر لم يحظيا بنفس النسبة من الدعم الموجه للاقتصاد، جاء نصيب قطاع السياحة والتي بدأت في الانتعاش مجددًا في مصر قبل الجائحة بعد سنوات من الركود، هزياً جدياً مقارنة بقطاع المقاولات، فحصل القطاع على حزمة مساعدات قدرها 3.4 مليار جنيه، وحصل قطاع الطيران على حزمة مساعدات قدرها 5.5 مليار جنيه.

اللاجئين واللاجئات

«بحلول 31 ديسمبر من عام 2020، وصل عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية في مصر إلى 259,292 شخص؛ من بينهم 4,051 طفلاً من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. ويمثل السوريون 50% من اللاجئين المسجلين، بينما تأتي غالبية الـ 50% المتبقية من إريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال، والسودان، وجنوب السودان، واليمن. تعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة القاهرة الكبرى وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف مصر ما يقدر بـ 70,000 من اللاجئين الفلسطينيين. خلال عام 2020، نفذت المفوضية ما يقل عن 8,000 عملية تسجيل مقارنةً بأكثر من 31,000 في العام السابق، ولم يكن ذلك مؤشراً على انخفاض عدد الأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في مصر، بل يعزى ذلك إلى الوباء والقيود المفروضة على الحركة التي صاحبته، والتي أدت إلى تخفيض المفوضية لنشاطات التسجيل اعتباراً من مارس 2020»³⁴

تعرضت الفئات الاجتماعية المختلفة لأزمة اقتصادية واجتماعية شديدة جراء جائحة الكوفيد 19، إلا أنه الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة لاقت نصيبها مرتين من الأزمة، وعلى رأسهم اللاجئين اللذين واجهوا صعوبة

جاءت الجائحة والاقتصاد العالمي لم يتعاف بعد من الأزمة الاقتصادية في العام 2008، وشهد العالم ما قبل الجائحة عدة أزمات، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فعلى المستوى الإقليمي شهدت المنطقة العربية اندلاع عدد من والثورات والانتفاضات والحروب الأهلية.

أدت هذه الحروب كما في سوريا واليمن وليبيا إلى حركة نزوح ولجوء ضخمة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، كما شهدت المنطقة العربية اتساع الهوة بين الجنسين وتمييز سلبي للنساء في بيئة العمل والأجور والحصول على الخدمات، وهو نفس الحال مع الفئات الأكثر ضعفاً الأخرى مثل ذوي الإعاقة، والأطفال، والأطفال من اللاجئين واللاجئات واللذين تعرضوا لتمييز مزدوج وهو كما الحال لللاجئات.

تعرضت فئات اجتماعية أخرى للاضطهاد أو التمييز أو ضيق العيش في ظل أزمة اقتصادية في فترة ما قبل الجائحة كصغار المزارعين وسجناء الرأي والسجناء السياسيين. تعرضت كل هذه الفئات وغيرها لمزيد من التضيق أثناء الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، واللذين لم يشهدوا أي تحسن في فترة ما قبل الجائحة وجاءت الجائحة لتمثل ضغط إضافي على هذه الفئات ومزيد من التهميش من قبل الحكومات، مع إعطاء الأولوية للدعم أثناء الجائحة لفئات أو قطاعات أخرى.

بسبب عمل معظم اللاجئين واللاجئات في وظائف بمقابل يومي مع غياب تأمين صحي واجتماعي، فقد جزء منهم مصدر دخلهم، وفي المعتاد يكون مصدر دخل لأسرة كاملة بسبب الإغلاق الكلي والجزئي في مراحل مختلفة من الجائحة، كما أن الجائحة أثرت على تسرب أطفال اللاجئين من التعليم، ودخلهم سوق العمل لضمان دخل للأسرة في أوقات الجائحة وفي غيرها³⁶.

تقول المفوضية: «في قطاع التعليم، لم تتوفر للأطفال فرص الوصول الكافي لمواد التعليم الرقمي للدراسة عن بعد أثناء فترات الإغلاق. نظراً للعوائق المالية، لم تتوفر إمكانية الوصول إلى أي شكل من المساعدة النقدية الإنسانية لأكثر من 38,000 عائلة بحاجة إلى الدعم في توفير احتياجاتها الأساسية»³⁷.

أقدمت الحكومة المصرية على توجه إيجابي حين لم تستثن اللاجئين واللاجئات من الحصول على لقاح كورونا، وهو نفس سياستها التي اتبعتها من قبل أثناء الكشف عن فيروس سي وتقديم العلاج بالمجان والذي شمل اللاجئين واللاجئات أيضاً وغيرها من الخدمات الصحية التي يحصل عليها اللاجئين كالمصريين، كما أنه سمحت الحكومة المصرية للاجئين باستخدام المرافق الصحية فيما يتعلق بالعزل في حالة التشخيص الإيجابي كحامل لفيروس كورونا. ولكن يفتقر اللاجئون للخدمات الصحية الأخرى، حيث إنهم ليسوا جزءاً من منظومة التأمين الصحي المصرية، ويعاني اللاجئون من

في الحصول على متطلبات الحياة الأساسية من مأكلاً ومأوى في مصر قبل الجائحة، وزادت الصعوبات بعد الجائحة.

أعلنت وزارة القوى العاملة تقديم إعانة قدرها 500 جنيهاً لجزء من العمالة غير المنتظمة في مصر، وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا يكفي أسرة واحدة مكونة من أربعة أفراد إلا لعدة أيام، فإنه يمثل دعم لم يتلق اللاجئيين واللاجئات مثيل له في مصر، خاصة وأن معظمهم يعمل مقابل أجر يومي ولا يحصل على تأمين صحي أو اجتماعي.

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر خفض أنشطتها وتأجيل المقابلات مع اللاجئين، وهو إجراء مشابه لمعظم المؤسسات المحلية أو الإقليمية، الرسمية أو غير الرسمية العاملة في مصر، ولكن أثر هذا الإغلاق الجزئي أو الكلي على الحياة اليومية للاجئين³⁵.

لا تقدم المفوضية مساعدات لكل اللاجئين أو طالبي اللجوء في مصر وذلك نظراً لضعف الموارد المالية للمفوضية، كما أن فرص العمل لم تكن متوفرة للاجئين في ظل وجود مستويات بطالة مرتفعة في مصر، في المقابل المساعدات التي يتحصل عليها اللاجئيين سواء من المفوضية أو المنظمات العاملة بشؤون اللاجئين تعتبر هزيلة إذ تشمل مقابل لدفع إيجار المنزل أو كوبونات للحصول على الطعام، مع عدم تغطية الجوانب الصحية والتعليمية للاجئين واللاجئات.

³⁵ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، [/https://help.unhcr.org/egypt/faqs-covid19](https://help.unhcr.org/egypt/faqs-covid19)

³⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، نقص التمويل يفاقم المصاعب التي يواجهها اللاجئون في مصر، 28 فبراير 2019، <https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2019/2/5c7ba31f4.html>

³⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر،

<https://www.unhcr.org/ar/5ae5be924.html>

الحجر الصحي الإجباري الذي فرضته الحكومة، وثالثاً الأعباء المنزلية الإضافية، والتي تنقسم إلى العمل المنزلي المعتاد، ومتابعة العملية التعليمية مع الأطفال بعد توقف الدراسة.

من الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة المصرية تجاه بعض هذه المشكلات، هو قرار رئيس مجلس الوزراء بإعطاء إجازة استثنائية مدفوعة الأجر لأي سيدة معيلة لطفل دون الاثنا عشر عامًا، وكذلك لأي سيدة معيلة لأي طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك كجزء من إجراءات مواجهة الجائحة⁴⁰. لا يمكن القول إن هذا الإجراء كافيًا، وذلك لأنه جاء ليشمل العاملات بالقطاع العام فقط ومنشآت الدولة، في حين أنه غير قابل على التطبيق على القطاع الخاص.

تشكل النساء في مصر معظم طواقم التمريض، حيث إن أمام كل ممرض واحد يوجد عشر ممرضات، مما يجعلهن أكثر عرضة للإصابة بالفيروس المستجد. ليس ذلك العبء الوحيد الإضافي الذي تشهده المرأة المصرية أثناء الجائحة، فبسبب الإغلاق الكلي والجزئي ستقضي النساء مزيد من الوقت في العمل غير مدفوع الأجر، والذي هو مرتفع في المنطقة العربية مقارنة بباقي مناطق العالم، حيث **«الوقت الذي تقضيه المرأة في العمل غير المدفوع الأجر يفوق الوقت الذي يقضيه الرجال بحوالي 4.7 مرات»**⁴¹.

ضعف الخدمات الصحية المقدمة لهم، والتي تضاقت أثناء الجائحة.

النساء والأعباء الإضافية أثناء الجائحة

«في بعض الدول العربية الرازحة تحت ظروف اجتماعية واقتصادية خانقة، غالبًا ما تتولى النساء والفتيات، من دون أجر، توفير الخدمات اللازمة للصحة الجسدية والذهنية والعاطفية لمن يعولون على رعايتها من أفراد الأسرة، مثل الأطفال وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقع هذه المسؤولية عليهن، نظرًا إلى أن عُشر إلى ثلث الرجال فقط يشاركون في العمل المنزلي. ومع استمرار حالات الإغلاق في بعض البلدان العربية، بما يشمل إغلاق المدارس، يتفاقم عبء هذا العمل عليهن، مما قد يؤدي إلى إرهاقهن عاطفيًا وجسديًا، والتأثير على مناعتهم ضد الأمراض، مما يزيد من خطر إصابتهم بجائحة Covid-19»³⁸. وفقًا لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في العام 2017، فهناك 12 مليون امرأة معيلة لأسرهن في مصر³⁹، بالإضافة طبعًا غلأى النساء اللاتي يشاركن في الانفاق على أسرهن مع شركاء آخرين، ومع بداية الجائحة وفرض الحجر الصحي تعرضت النساء المصريات لتمييز في مستويات مختلفة، حيث كن أولًا عرضة لخسارة وظائفهن أكثر من الذكور، وثانيًا واجهن عنقًا منزليًا من شركائهن أثناء

³⁸ آثار جائحة كوفيد-19 - على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ص2،

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/20-00132_gpuid_pb_ar_apr3.pdf

³⁹ محمد محفوظ، المرأة المعيلة أكثر الفئات احتياجًا.. الإحصاء: 12 مليون سيدة مسئولة عن أسر بأكملها.. خبراء: السبب ضعف معدلات التنمية

وتفشي البطالة في المناطق الريفية والنائية، البوابة نيوز، 14 أكتوبر 2017، <https://www.albawabhnews.com/2755928>

⁴⁰ هند مختار، الحكومة: إجازة لذوى الاحتياجات الخاصة ضمن قرار تخفيض العاملين بالمصالح الحكومية، اليوم السابع، 17 مارس 2020،

<https://www.youm7.com/story/2020/3/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A9-%D9%84%D8%B0%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA-%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD/4675780>

توقف جهات الدعم والمساعدة عن العمل بشكل جزئي أو كلي أثناء الجائحة مصل مؤسسات دعم اللاجئين الصحية والقانونية ومفوضية اللاجئين⁴⁴.

«قطاعات الخدمات التي تهيمن عليها الإناث، مثل الغذاء والضيافة والسياحة، هي من بين القطاعات التي يُتوقع لها أن تتأثر اقتصادياً نتيجة للتدابير المُتخذة لاحتواء الأزمة، لذلك فإنهم أكثر عُرضة للتأثر سلباً، حيث إن حوالي 55% من النساء يعملن في قطاع الخدمات (مقارنةً بـ 44% من الرجال)»⁴⁵.

على مستويات التشغيل فقد تزداد نسبة البطالة بين السيدات بالإضافة إلى فقدان وظائفهن بسبب الجائحة ويرجع ذلك إلى أن أكثر من نصف السيدات يعملن في القطاعات التي تضررت أثناء الجائحة وعلى رأسها قطاع السياحة، وجزء منهم يعمل تحت بند العمالة غير المنتظمة مما يعني غياب تأمين اجتماعي في حالة فقدان العمل، ناهيك عن التأمين الصحي.

حدد المجلس القومي للمرأة ثلاث قطاعات تأثرت بالجائحة وأثرت بشكل مباشر على المرأة، وهي قطاعات فائزة من الجائحة كقطاع الاتصالات، وقطاعات لن تتأثر بالجائحة، وقطاعات ستتأثر بشدة كقطاعات السياحة والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والتي يعمل بها نساء في الغالب واللاتي تأرن بالجائحة أكثر من

أشار المجلس القومي للمرأة في «خطة الاستجابة السريعة لمصر تجاه وضع المرأة أثناء انتشار فيروس كوفيد 19» أن: «النساء العاملات في الخط الأمامي بالمجال الصحي يشكلن حوالي ٤٢,٤% من الأطباء البشريين و٩١,١% من طاقم التمريض الذين يعملون بالفعل في وزارة الصحة، بالإضافة إلى انها تشكل ٧٣,١% من طاقم التمريض في المستشفيات والمرافق العلاجية»⁴².

من ناحية أخرى، زادت نسبة العنف المنزلي ضد النساء في مصر بشكل خاص وفي منطقة شرق المتوسط بشكل عام، وذلك بسبب سياسات الحجر المنزلي والإغلاق التي شهدتها المنطقة، والتي كانت في المرتبة الثانية عالمياً من حيث العنف المنزلي والعنف ضد المرأة، حيث 37% من نساء منطقة شرق المتوسط يتعرضن للتعنيف، وهي النسبة التي زادت أثناء الجائحة لتتراوح بين 50% و60% وفقاً لمنظمة الصحة العالمية⁴³.

كما أنه تشهد النساء من اللاجئات أعباء إضافية أثناء الجائحة، حيث يشكل جزءاً منهم مصدر دخل للأسرة بالأساس، أو من خلال البحث عن مصدر دخل في حال فقد المعيل الرئيسي مصدر دخله بسبب سياسات الإغلاق، وخفض نسب العمالة. بالإضافة إلى كل ذلك تشهد كذلك نساء اللاجئات تعنيفاً من قبل أزواجهن، ولكن تزايد الأعباء عليهم في ظل

⁴² ورقة سياسات وبرامج مقترحة، خطة الاستجابة السريعة لمصر تجاه وضع المرأة أثناء انتشار فيروس كوفيد 19، المجلس القومي للمرأة، 30 مارس 2020، <http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/policypaperara.pdf>

⁴³ منظمة الصحة العالمية، <https://applications.emro.who.int/docs/WHOEMHLP120A-ara.pdf?ua=1>

⁴⁴ إسرا صالح، أشد وطأة من كورونا: العنف الزوجي يحل حياة لاجئات إلى سجون بلا مهرب، المنصة، 11 يونيو 2020، <https://almanassa.com/ar/story/14190>

⁴⁵ دار الخدمات النقابية والعمالية، قراءة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على النساء العاملات في مصر، 16 مايو 2020، <https://www.ctuws.com/content/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%C2%A0%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

ارتكبوها، وإنما لممارستهم حقوقهم بشكل سلمي»⁴⁸.

لم تساهم الجائحة في إعادة نظر الحكومة في السياسات الأمنية التي تفرضها على القطر المصري، على الرغم من ارتفاع الأصوات المطالبة بالإفراج عن المحبوسين الاحتياطيين في السجون المصرية للحد من انتشار الوباء، وكذلك إطلاق صراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي، على غرار ما حدث في بعض الدول الأخرى الشبيهة بمصر من حيث السياسات الأمنية مثل إيران والبحرين⁴⁹.

الحكومة المصرية لم تستجب لهذه المطالب، ولكنها قامت بمنع الزيارة داخل السجون المصرية الفترة التالية على ظهور حالات في مصر ولمدة ثلاث شهور. في توجه إيجابي من الحكومة المصرية أعلنت بدء حملة تطعيم السجناء داخل محبسهم، وبدأت بتطعيم خمسة آلاف سجين كانوا من كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة⁵⁰.

تشهد أماكن الاحتجاز في ارتفاع نسبة التكدس، والتي قدرها المجلس القومي لحقوق الإنسان بنسبة 160% داخل السجون والتي ترتفع داخل أماكن الاحتجاز داخل أقسام الشرطة لتصل إلى 300%⁵¹، مما يجعلها بؤرة تفشي للمرض،

الذكور، وقدم المجلس القومي للمرأة توصيات منطلقة من هذا التقسيم⁴⁶.

تتوجه التوصيات إلى الاستفادة من القطاعات الفائزة من خلال زيادة نسبة تشغيل الإناث بها، والعمل على تأهيلهم لزيادة فرص الترقى، والمحافظة على مستويات تشغيل الإناث في القطاعات التي لن تتأثر والتوسع في المشروعات المتوسطة لتعويض مستويات البطالة التي تعرضت لها النساء في المشاريع متناهية الصغر، وأخيرًا في القطاعات التي تأرت بشدة، قدم المجلس القومي للمرأة توصية بتقديم تدريب تحويلي لزيادة تشغيل الإناث في القطاعات الفائزة، وعدم التمييز ضد المرأة في حالة تخفيض العمالة⁴⁷.

السجناء واستمرار السياسات الأمنية وقت الجائحة

«من بين الإجراءات العاجلة التي توصي بها «هيومن رايتس ووتش» أن تفرج الحكومات في البلدان المتضررة عن السجناء المحتجزين دون وجه حق. في مصر، يمكن القيام بذلك بسهولة بدءًا من آلاف السجناء، الذي سجنوا لا لمخالفات

⁴⁶ التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في ظل واقع جديد: ما بعد جائحة كوفيد19-، المجلس القومي للمرأة، ص 12، 13

⁴⁷ المرجع السابق

⁴⁸ عمرو مجدي، لماذا على مصر الإفراج عن السجناء المحتجزين ظلما الآن؟، هيومان رايتس ووتش، 16 مارس 2020،

https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/16/3395367fbclid=IwAR0UgT9bqP9TbqXt9XeY6QJLFUG2kokBWQj0sZoEeSjZp73_c6yS1jdAPEY

⁴⁹ ياسل باشا، بعد إيران: البحرين تفرج عن مئات السجناء لمواجهة تفشي كورونا.. ومخاوف في فرنسا بعد إصابة سجين، 15 مارس 2020،

https://daaarb.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9-8A%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9-86%D8%A7%D8%A1/?fbclid=IwAR0UgT9bqP9TbqXt9XeY6QJLFUG2kokBWQj0sZoEeSjZp73_c6yS1jdAPEY

⁵⁰ المبادرة المصرية ترحب باستجابة الحكومة وبدء تطعيم السجناء وتقدم توصياتها بشأن التنفيذ، 19 مايو 2021،

<https://eipr.org/press/2021/05/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%AA%D8%B7%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B-3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0>

⁵¹ هاجر حسني، «القومي لحقوق الإنسان»: نسبة التكدس بأقسام الشرطة تتجاوز الـ300%، مصرأوي، 3 يوليو 2016،

https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2016/7/3/878018/-/D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8-B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AF%D8%B3-%D8%A8%D8%A3%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%80300-

إدارة سجون النساء من عدم توفير الفوط الصحية والسخرية من احتياجاتهن كنساء.

يضاف إلى الإشكالية السابقة، تفاقم الوضع للسجينات والسجناء مع غياب تواصلهم مع العالم الخارجي، وعدم السماح لهم بالمراسلات بالمخالفة للائحة السجون الداخلية، وقد زادت في الآونة الأخيرة أنباء عن محاولات انتحار داخل السجون المصرية بسبب تدني ظروف الاحتجاز، بالإضافة إلى الوضع الوبائي الذي أدى بدوره إلى مزيد من القيود على السجناء.

أرسل المدون والناشط السياسي المصري علاء عبد الفتاح المحبوس احتياطياً منذ ما يزيد عن عامين رسالة عبر محاميه أثناء إحدى جلسات التحقيق يقول فيها أن يخبروا والدته أن تتلقى عزائه⁵²، في إشارة إلى أنه يحاول الانتحار، وفي حادثة أخرى قضى المخرج والمصور شادي حبش داخل أحد السجون المصرية، في الوقت الذي ادعت فيه السلطات المصرية أنه مات نتيجة خطئه مواد كحولية بمشروبات غازية⁵³.

كما حاول المدون محمد أكسجين الانتحار، وذلك بسبب «ما يتعرض له من تنكيل وإجراءات تعسفية أفضت به إلى حالة من اليأس الشديد دفعته للإقدام على الانتحار داخل جدران سجن طره شديد الحراسة 2» على حد وصف الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان⁵⁴.

ليس داخل دائرة السجناء فقط، ولكن لتشمل الدوائر التي تقع على خط التماس معها مثل موظفين وزارة الداخلية من الضباط، والعاملين المدنيين بقطاع الشرطة، واللذين سينقلون العدوى لأسرهم ومن ثم لبقية أفراد المجتمع.

كان جلياً من توجهات الحكومة المصرية أنها لن تولي اهتماماً للفئات الأكثر فقراً في المجتمع ومحدودي الدخل من العمالة المنتظمة، ناهيك عن تقديم دعم ضعيف لجزء بسيط من العمالة غير المنتظمة، بالإضافة إلى عدم الاستجابة لفئات مهمشة من اللاجئين واللاجئات والنساء المعيلات والعاملات على حد السواء.

لم يكن مستغرباً عدم إيلاء اهتمام لفئات مثل السجناء والسجينات، والذي تعتبرهم الدولة المصرية قد فقدوا أهليتهم القانونية بالكامل لكونهم سجناء وسجينات، قد خالفوا القانون سابقاً، مما يسقط عنهم حقوقهم أثناء حبسهم، حتى وإن كان من ضمن هذه الفئة من لم يثبت إدانتهم حتى الآن من المحبوسين والمحبوسات احتياطياً.

على هذا المنوال، يظل وضع السجينات والسجناء مجهولاً أثناء الجائحة، مع منعهم من التريض، وعدم توفير احتياجاتهم الأساسية في الأوقات الطبيعية، وعلى رأسها توفير الفوط الصحية للسجينات والتي رصدت منظمات حقوقية مختلفة وتقارير صحفية معاناة السجينات مع

⁵² هدير المهدي، خالد علي: حياة علاء عبد الفتاح في خطر بعد تدهور حالته النفسية بسبب إساءة معاملته في السجن، مدى مصر 14 سبتمبر 2021،

<https://www.madamasr.com/ar/2021/09/14/news/u/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA-%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A8%D8%B9>

⁵³ شادي حبش: وفاة المخرج المصري المحبوس بسبب أغنية تنتقد السيسي، بي بي سي، 3 مايو 2020، <https://www.bbc.com/arabic/trending-52516589>

⁵⁴ المدون المصري محمد أكسجين يحاول الانتحار في السجن، العربي الجديد، 1 أغسطس 2021، https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A3%D9%83%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86

مساعدات طبية لكل من الصين وإيطاليا أثناء الموجة الأولى من الوباء.

انعكس ذلك التوجه على مستوى الانفاق من الحزم التمويلية الخاصة التي تم تحديدها لمواجهة آثار الجائحة والتي راح أقل من ربعها على القطاع الصحي، في حين تم توجيه باقي الميزانية للقطاع الاقتصادي ودعمه، خاصة قطاعي السياحة والنقل الجوي، ناهيك عن الحزم التحفيزية لحث الاستثمار الأجنبي على الاستمرار أثناء الجائحة.

عانى القطاع الصحي من آثار هذه السياسات الحكومية، حيث بلغت مستشفيات العزل طاقتها الاستيعابية الكبرى، وبسبب بروتوكولات وزارة الصحة فيما يخص المسحات للقطاع الطبي وإجراءات العزل، تفشى فيروس كورونا في منشآت طبية غير مخصصة للعزل كما حدث في معهد الأورام.

جاءت سياسات وزارة الصحة لتغيب عنها إجراءات الحكومة في القطاع الصحي المتعارف عليها، بداية من عدم توافر الإجراءات الوقائية، مروراً بغياب الشفافية حيث إنه طيلة الأزمة لم تعلن وزارة الصحة في أرقامها اليومية لعدد إصابات فيروس كورونا عن عدد المسحات، كما أنه لا يوجد منهجية وزارة الصحة في رصد الإصابات اليومية غير دقيقة ورجح وزير التعليم العالي أن عدد الإصابات والوفيات هو خمسة أضعاف الأرقام الحالية. جاءت زيادة

حاولت الورقة دراسة تأثير الجائحة على السياسات الحكومية المصرية، وأولويات الانفاق والدعم، وكما دراسة الخطط الصحية والاجتماعية، بالإضافة للدراسة تأثير الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة من الجائحة، في سبيل ذلك يمكن القول إن الورقة اهتمت برصد مساحات مختلفة وتأثر الجائحة عليها، مثل إجراءات الحكومة التي اتخذتها الحكومة المصرية وسياسات النظام المصري، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصحي وإعادة توزيع الدخل والنظام الضريبي وتحقيق العدالة والحماية الاجتماعية والاقتصادية أثناء الجائحة.

جاءت الجائحة كأزمة، مباشرة وغير مباشرة، أزمة مباشرة لتختبر قوة القطاع الصحي في البلدان ومدى استعداده وتكشف إما صحة أولويات الانفاق أو خطأها، وأزمة غير مباشرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث فقد ملايين الأشخاص وظائفهم حول العالم، وواجهت فئات مهمشة ومستضعفة مزيد من العوائق والتحديات. رغم ذلك جاءت الجائحة كفرصة أيضاً للحكومات لإعادة النظر في أولوياتهم الانفاقية، وسياساتهم الصحية والحماية؛ الاجتماعية والاقتصادية.

في مصر، جاءت سياسات النظام المصري وكأن الجائحة لا تمثل أزمة حقيقية، حيث ظل النظام يروج لقوة القطاع الصحي وقدرته الاستيعابية من مستشفيات ومستلزمات طبية وقطاع طبي سواء طاقم طبي أو طاقم المرضى والممرضات، بل إن وزارة الصحة قامت بإرسال

لماذا لم تستفيد مصر من الفرصة السانحة لها من الجائحة، المتمثلة في إعادة النظر في أولويات الإنفاق، والتوقف، جزئيًا على الأقل، عن تمويل المشاريع الإنشائية في العاصمة الإدارية الجديدة ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها، في مقابل التوجه أكثر لتحسين البنية التحتية للقطاع الصحي وهيئات البحث العلمي، وكذلك الصناعات الطبية.

على مستوى العالم، وبسبب الجائحة، تغيرت أولويات الإنفاق أثناء الحجر الصحي وقدمت الحكومات دعمًا للمتقاعدين عن العمل، وتجهيز آليات دعم للفئات الأضعف، لكن من خلال دراسة التجربة المصرية، لم تتغير أولويات الحكومة المصرية أثناء الجائحة، بل إنها كانت تتخذ إجراءات في سبيل زيادة المعاناة على الفئات الأشد ضعفًا وفقيرًا، من خلال فرض مزيد من الضرائب، وزيادة أسعار الكهرباء، وغيرها من الخدمات.

لم تستطع الحكومة المصرية، على الأقل، الالتزام ببنود الاتفاق التي حددها الدستور المصري لكل من قطاعي الصحة والتعليم، وانفقت نصف الحد الدستوري المسموح به من الانفاق العام، النظر لذلك أثناء الجائحة يعطي انطباعًا بأن مواجهة الجائحة وتقليل الخسائر البشرية لم يكن على أولوية الحكومة في وقت الازمات، ناهيك عن الأوقات الطبيعية.

من التساؤلات التي يجب فتحها أيضًا، فيما يخص الأداء الاقتصادي أثناء الجائحة، هل توجه الحكومة لدعم الاقتصاد أثناء الجائحة على حساب القطاع الصحي أدى لحماية الاقتصاد وقطاع الأعمال من التراجع أثناء الجائحة أو منع مزيد من التضخم، أو منع رأس المال الأجنبي من التخرج من السوق المصري؟

الوفيات في التقرير الحكومي الرسمي بما يزيد عن 60 ألف لترجع هذه النظرية.

على المستوى الاقتصادي، جاءت أولويات الحكومة لصالح دعم الاقتصاد في مستوياته العليا، دون دعم الفئات الأكثر فقرًا، محاولة أن تحافظ على النمو الاقتصادي الذي حققته خلال السنوات الماضية. خصصت الحكومة مبلغ 500 جنيًا مصريًا لدعم العاملة غير المنتظمة، ولكنها لم تكن كافية ولم تشمل كل الفئات المستحقة للدعم التي فقدت مصادر دخلها وإنفاقها أثناء الجائحة.

على المستوى الاجتماعي، تعرضت فئات كثيرة للتهميش والمعاناة المضاعفتين، جاء على رأسهم النساء، داخل فئات مختلفة، فبسبب الجائحة وإجراءات الحجر الصحي تعرضت فئة كبيرة من النساء للعنف المنزلي أثناء الحجر الصحي الإلزامي دون وجود سياسات حماية اجتماعية، كما تعرضن النساء لسياسات غير عادلة في العمل أثناء الجائحة مع ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسرهن أثناء الجائحة بسبب خسارة الأزواج أو الآباء عملهم أثناء الجائحة.

كما عانت فئات اجتماعية أخرى أثناء الجائحة، منهم اللاجئين واللاجئات. تستقبل مفوضية اللاجئين في مصر طلبات لجوء من بلدان مختلفة في لقرن الإفريقي وآسيا، على رأسهم سوريا واليمن والسودان وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، وقد عانى اللاجئون أثناء الجائحة بسبب توقف المفوضية سواء جزئيًا أو كليًا عن العمل، وتوقف الإعانات التي كانوا يعيشون عليها في مصر سواء من المفوضية أو منظمات إغاثة اللاجئين الأخرى. من هنا يثور التساؤل:

يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل النمو إلى 2%، بعد أن كان قد وصل 5.5% في عام 2020، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى 12%. التراجع الاقتصادي حتمياً -إذن- في مثل هذه الأزمات، وعلى الرغم من ذلك سعت الحكومة المصرية للتقليل من حدته على حساب قطاعات أخرى وفئات أخرى كالنساء. اللاتي تحملن أعباء إضافية أثناء الجائحة دون وجود برامج دعم اقتصادية واجتماعية تتضمنهم.





The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org